

من وزير المالية
إلى

1743

الموضوع : حول طرح أعباء الاستغلال

المرجع: مكتبكم بتاريخ 23 أوت 2015

لقد ذكرتم بمقتضى مكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن حرفاءكم المختصين في صناعة المنتجات الجلدية يتزودون بالجلود لدى مجمعي الجلود أو لدى جزارين أو قصابين بالمذابح وهم أشخاص طبيعيين لا يملكون معرفات جبائية وغير خاضعين لواجب الفوترة، حيث يعتمد حرفاؤكم المذكورون لخلاص مزوديتهم وصولات مرقمة تتضمن البيانات التالية:

- تاريخ العملية،
- تعريف المزود وعنوانه وهويته،
- ذكر طبيعة البضائع وكمياتها مع الثمن.

وطلبتم في هذا الصدد إمكانية اعتماد وصولات الشراء المذكورة كإثبات لهذه الإقتناءات.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل، يشمل واجب الفوترة كل الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين الخاضعين لواجب إيداع التصريح بالوجود بما في ذلك الأشخاص المتعاطين لمهن غير تجارية بصرف النظر عن نظامهم الجبائي، والأشخاص الخاضعين للنظام التقديري بعنوان عملياتهم المنجزة التي تفوق قيمتها 500 دينار.

وعلى هذا الأساس، وباعتبار أن عمليات بيع الجلود تندرج ضمن النشاط التجاري الذي يستوجب إيداع التصريح بالوجود فإن اقتناءاتكم لدى مجمعي الجلود و الجزارين والقصابين يتعين أن تكون مبررة بفواتير مطابقة للتشريع الجاري به العمل إلا في صورة ما إذا تمّ الاقتناء لدى خاضعين للضريبة حسب النظام التقديري ولم تتجاوز قيمة الفاتورة 500 دينار، فإنه يمكن في هذه الحالة طرح قيمة الشراءات التي ينجزها حرفاؤكم مع مجمعي

الجلود أو الجزارين أو القصابين المذكورين على أساس الوصولات المعتمدة على النحو المذكور أعلاه .

وتفضّلوا، سيدي، بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتحليلات

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي